الأمم المتحدة

A/C.4/53/SR.14

Distr.: General

1 April 1999
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة ١٤
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماسيدو . . . . . (المكسيك)
ثم: السيد هرباتش (نائب الرئيس) . . . . . (سلوفاكيا)
ثم: السيد ماسيدو (الرئيس) . . . . . (المكسيك)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (**تابع**) (A/53/127؛ A/C.4/53/L.8)

١ - السيد زكي (مصر): قال إن وفده ينضم إلى ممثل الأردن في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز بشأن الذكرى الخمسين للبدء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذكّر بأن الجمعية العامة هي الهيئة التي أرست مبادئ ومفهوم عمليات حفظ السلام عندما أرسلت في عام ١٩٥٦ قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة إلى شبه جزيرة سيناء لمقاومة العدوان ضد مصر. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى لصون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإنه يجب على الجمعية العامة أن تؤدي الدور الذي أسند إليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وقال إن مصر تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لحفظ السلام وإنها ستتعاون مع الأمم المتحدة والبلدان التي تسهم في قوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن ترحيب بلده بالقيام في عام ١٩٩٨ بعمليتين جديدتين في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولاحظ الاتجاه في أفريقيا نحو تسوية المنازعات من خلال الجهود المشتركة للبلدان الأفريقية عندما يكون ذلك ممكنا. وأضاف أنه ينبغي التأكيد على أنه عندما يضطلع بمثل هذه العمليات ينبغي ألا تقتصر الإجراءات المتخذة على المستوى دون الإقليمي فحسب، بل ينبغي أن تشترك فيها جميع بلدان القارة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يفسر ذلك على أنه بديل للإجراء الدولي وذريعة يستند إليها المجتمع الدولي للانسحاب من عملية إيجاد حلول للمشكلات القائمة. وأضاف إن دور الأمم المتحدة لا يقتصر على العمليات العسكرية. فيمكنها أيضا أن تؤدي دورا مفيدا في تقديم المساعدات الإنسانية، ونزع أسلحة الأطراف المتحاربة، وتسريح الأعضاء السابقين في التشكيلات المسلحة وإعادة تأهيلهم اجتماعيا، وإزالة الألغام واستعادة العمل الطبيعي لمؤسسات الدولة، ومراقبة احترام حقوق الإنسان والاضطلاع بمهام أخرى.

٣ - وأضاف يقول إنه بزيادة نطاق عمليات حفظ السلام وعددها، ازدادت التكاليف أيضا. وعلى الرغم من الأزمة المالية التي تشهدها الأمم المتحدة، كان من الضروري تأمين التمويل المناسب لعمليات حفظ السلام واتخاذ خطوات لتسديد البلدان المساهمة بقوات. ولذلك فمن المهم أن تسدد جميع البلدان، على أساس منتظم، أنصبتها المقررة في صندوق تمويل عمليات حفظ السلام، لا سيما لأن هذه ليست مسألة سياسية أو مسألة خيار بل لأنها مسألة تتعلق بالتزامات تلك الدول القانونية.

٤ - واختتم حديثه يقول إن وفده يتابع باهتمام كبير عملية إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وإنه سيقدم تعليقاته بهذا الصدد أثناء اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٥ - السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده ينضم إلى ممثل الأردن في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وذكر أن وفده يصر باستمرار على ضرورة الاضطلاع بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الالتزام الدقيق بمبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها

السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وبالاستناد إلى المبادئ التقليدية الجوهرية لحفظ السلام مثل قبول الأطراف المعنيين، والحياد، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكبر إلى ضمان احترام هذه المبادئ كي لا تستخدم بعض البلدان عمليات حفظ السلام لأغراضها السياسية والعسكرية.

٦ - وأردف يقول إنه ينبغي تعزيز مهام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ودورها في ضوء التغييرات التي حدثت في الوضع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تقتصر أعمال اللجنة الخاصة على مناقشة مسائل عمل تتعلق بعمليات حفظ السلام فحسب، بل ينبغي أن تجري أيضا تقييما لما إذا كانت أنشطة الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين تتمشى أم لا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تقدم إلى الجمعية العامة توصيات تتعلق بالسياسة العامة.

٧ - وقال إنه ينبغي أن يتم حشد القوات والمعدات وغيرها من الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام في إطار ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية. وأضاف إن أي فعل يستهدف إنشاء قوات خاصة خارج ذلك النظام باسم "الأمم المتحدة" هو فعل غير مقبول. وذكر أن العديد من البلدان أعربت عن قلقها إزاء قيام بعض البلدان بإنشاء أفرقة عسكرية احتياطية على أهبة الاستعداد باسم يتضمن عبارة "الأمم المتحدة"، دون أن يكون ذلك بموجب قرار ذي صلة تتخذه الأمم المتحدة. وذكر أن وفده يشاطر تلك البلدان في قلقها بشأن هذا الموضوع.

٨ - وقال إن هذه المسألة لا تزال بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المسائل الهامة للغاية لأن الولايات المتحدة لا تزال تصر على أن قواتها في جنوب كوريا هي "قيادة الأمم المتحدة". وذكر أن "قيادة الأمم المتحدة" ليست إلا منظمة زائفة من الناحيتين القانونية والعملية. فالولايات المتحدة تدعي أن "قيادة الأمم المتحدة" أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠). ففي ذلك الوقت، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يستهدف استخدام الأمم المتحدة لإضفاء الطابع المشروع على مشاركتها في الحرب الكورية ونجحت في التوصل إلى اعتماده في غياب الاتحاد السوفياتي السابق عن جلسة مجلس الأمن. وكان ذلك انتهاكا واضحا للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - ومضى يقول إن ذلك القرار الذي تم اعتماده بصورة غير مشروعة لا يتضمن إلا توصية بأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقدم قوات عسكرية وغير ذلك من أشكال المساعدة، أن "تجعل تلك القوات وغيرها من أشكال المساعدة متاحة لقيادة موحدة تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية". وعلى الرغم من عدم وجود أية إشارة في القرار إلى إنشاء "قيادة الأمم المتحدة"، فإن الولايات المتحدة، أطلقت على القيادة الموحدة، انتهاكا لذلك القرار، اسم "قيادة الأمم المتحدة".

١٠ - وأردف يقول إنه إذا كانت "قيادة الأمم المتحدة" كيانا فعليا، على النحو الذي تزعمه الولايات المتحدة، فإن ذلك يعني أن للأمم المتحدة قواتها المسلحة وقيادتها في جنوب كوريا. ولو كانت الحال كذلك، كان ينبغي أن توضع هذه القيادة تحت سيطرة الأمم المتحدة لا تحت سيطرة الولايات المتحدة، التي هي مجرد دولة من الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الوقت الحاضر، لا تملك الأمم المتحدة أية سيطرة سياسية أو عسكرية أو مالية

على "قيادة الأمم المتحدة". وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه انتباه أعضاء اللجنة إلى الوثيقة الختامية لاجتماع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في دوربان، بجنوب أفريقيا، يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، التي تم فيها التأكيد على أن اسم الأمم المتحدة ينبغي ألا يستخدم من قبل دول أو مجموعات بمفردها لدى اضطلاعها بأنشطة دون أن يكون ذلك بموجب قرار تتخذه الأمم المتحدة نظرا إلى أن الأمم المتحدة هي منظمة دولية عالمية تضم في عضويتها ١٨٥ دولة ذات سيادة.

١١ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت ناجحة للغاية. وذكر أن بوركينا فاصو قدمت مساهمة متواضعة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تمثلت في إرسال فرقة من جنودها.

١٢ - وقال إن وفده قرأ مع الاهتمام تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127). وذكر أن التقرير تضمن مقترحات وتوصيات عديدة تستحق الدراسة على النحو الواجب. وأضاف إن الترتيبات الاحتياطية لها أيضا أهمية بالغة بالنسبة لعمليات حفظ السلام في مجملها. فجميع حالات النزاع تتطلب استجابة سريعة، لأن فعالية تدابير تسوية النزاعات تعتمد إلى درجة كبيرة على اتخاذ إجراء فوري.

١٣ - وأردف يقول إن الأمين العام أكد عن صواب في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871-S/1998/318)، على أن الرؤساء الأفارقة، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة قصروا بحق شعب أفريقيا لأنهم لم يعالجوا أسباب النزاع على النحو الملائم، ولعدم قيامهم بما هو كاف لضمان السلم، ولاستمرار عجزهم عن إيجاد ظروف للتنمية المستدامة. فلا يمكن ضمان السلم إلا اذا التزم المجتمع الدولي بجدية بإزالة الأسباب الجذرية لحالات النزاع. وقال إنه ينبغي ألا تحل عمليات حفظ السلام محل مثل هذه الجهود.

١٤ - وأردف يقول إن رئيس بوركينا فاصو قال في بيانه الذي أدلى به في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، متحدثا بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، إن فشل جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم في الصومال ومنع الإبادة الجماعية في رواندا أوضح أن هناك حدودا لا تتجاوزها الأمم المتحدة، وأنه يجب على البلدان الأفريقية نفسها أن تسعى إلى إيجاد حل لمشكلاتها. وأضاف أن جميع حالات النزاع تنحو إلى الانتشار وتشكل خطرا بالغا على السلم والأمن الدوليين، ولذلك تتطلب نفس القدر من الاهتمام.

١٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من نجاح الأمم المتحدة في أنغولا والصحراء الغربية وفي عملياتها الإنسانية، فإنها تصرفت مؤخرا، على الأقل في بعض الحالات، تصرفا غير حاسم في أفريقيا. وذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية أنشأت في عام ١٩٩٣ آلية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، بهدف استكمال جهود الأمم المتحدة. وأضاف أن منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أسهمت في تسوية العديد من المنازعات الأفريقية. وقال إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شرعت قبل بضعة أيام في أبوجا في إنشاء آلية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها

وحفظ السلام. وبمبادرة من بوركينا فاصو، نظمت في الفترة من ١٦ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ مناورات عسكرية مشتركة بعنوان "وحدة مبيينغا ٩٨"، من أجل تدريب موظفي عمليات حفظ السلام؛ واشتركت في هذه المناورات قوات مسلحة من بنن وبوركينا فاصو وتشاد وتوغو وغانا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، وتم فيها توجيه قدر كبير من الاهتمام إلى المسائل الإنسانية. وجميع هذه الجهود تكمل الإجراءات ذات الأهمية القصوى التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

١٦ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن عمليات حفظ السلام هي جزء هام من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع المنازعات وتسويتها. وذكر أن دور الأمم المتحدة قد تغير وهو الآن يتضمن تقديم المساعدة الإنسانية ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين من قبل الشرطة المدنية والتعاون مع مؤسسات الدولة.

١٧ - وأضاف إن القيام بأية عملية لحفظ السلام يتطلب ولاية محددة بوضوح وهيكلا للقيادة؛ كما أن من الضروري ضمان التمويل الملائم والتعاون الوثيق بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. وأعرب عن ارتياح وفده لقيام عدد من البلدان بالتوقيع على اتفاقات وترتيبات احتياطية مع الأمم المتحدة.

١٨ - وقال إن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق الكويت تقوم بمراقبة نظام وقف إطلاق النار ونزع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن. وهي بذلك تسهم في خفض حدة التوتر في منطقة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. ومع ذلك فإن تصرفات العراق، الذي يرفض تنفيذ قرارات هيئات الأمم المتحدة والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، تعترض سبيل القضاء التام على التوتر واستعادة الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، ما زال وجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت هاما بالنسبة للمنطقة.

١٩ - وقال إن تقديم الدعم المالي لبعثة المراقبة له أهمية بالغة، ولذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد أنصبتها المقررة في مواعيدها. وذكر أن الكويت لم تكتف بتقديم الدعم المالي للبعثة فحسب، بل وفرت لها خدمات مدنية وإدارية وعسكرية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحافظ الكويت على علاقة وثيقة مع ممثلي بعثة المراقبة وتعمل معهم على حل المشكلات التي تنشأ. واختتم قائلا إن وفده يرغب في توجيه الشكر إلى الأرجنتين وألمانيا وبنغلاديش والنمسا لمساهماتها في بعثة المراقبة.

٢٠ - **السيد نيغا** (إثيوبيا): قال إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زالت تشكل أداة لا يمكن الاستغناء عنها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وذكر أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127) يقدم استعراضا شاملا لعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها. وأضاف أن المناقشة التي أجريت في دورة اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٨ أوضحت أن الدول الأعضاء لا تزال تعلق أهمية بالغة على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذكر أن التوصيات الواردة في التقرير تبرز الآراء والمواقف التي اتفقت الدول الأعضاء بشأنها وينبغي تنفيذها بالكامل.

٢١ - ومضى يقول إن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعتمد، أولا وقبل كل شيء، على احترام المبادئ التوجيهية لهذه العمليات في جميع مراحلها - ابتداء من إنشاء البعثات حتى فضها. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك ضرورة موافقة الدول المعنية على تنفيذ البعثة.

٢٢ - واستطرد يقول إن المسؤولية الأولى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن الخبرة المكتسبة خلال السنوات القليلة الماضية أوضحت الدور الهام الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤديه في منع وقوع المنازعات في مناطقها كل على حدة. فالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق هو أمر ضروري لصون الأمن والسلم الدوليين. وذكر أن وفده يعلق أهمية بالغة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الصدد، لاحظ أنه على الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذتها المنظمتان لتعزيز علاقاتهما وتعاونهما، هناك الكثير الذي ينبغي القيام به بغية بلوغ الهدف المستصوب. فالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منع المنازعات وحفظ السلام ينبغي أن يركز على تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمة الوحدة الأفريقية من خلال حشد وتوفير الدعم المالي والسوقي والتقني. ولهذا الغرض، تحث إثيوبيا الدول الأعضاء بشدة ولا سيما تلك التي تملك القدرات والموارد للقيام بذلك، على المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض. وقال إن وفده أخذ علما مع الارتياح بالتدابير التي تم اتخاذها حتى الآن، لا سيما تلك المتعلقة بتنظيم حلقات تدريبية، وإنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية، والآلية التي تم إنشاؤها لإجراء مشاورات منتظمة بين أمانتي المنظمتين.

٢٣ - وأردف يقول إنه ينبغي ألا يقتصر دور الأمم المتحدة في مجال هذا التعاون على مجرد كونها دارا للمقاصة؛ بل ينبغي لها أن تشترك أيضا في صوغ السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، وتقييم الأنشطة في الميدان ورصدها.

٢٤ - وأردف يقول إن مسألة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال تبعث على قلق بالغ. وذكر أن عدم تسديد الأنصبة المقررة يعرض للخطر قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها لحفظ السلام. وقال إن وفده، في هذا الصدد، يتفق مع الرأي القائل بوجوب التسديد الكامل والفوري لجميع الاشتراكات غير المدفوعة.

٢٥ - وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء استمرار حالات التأخير في سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات، وتكاليف المباني المملوكة للوحدات. وقال إن إثيوبيا تحث الأمانة العامة بشدة على التعجيل بسداد هذه التكاليف وفقا للمنهجية الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة. ولدى سداد هذه التكاليف، ينبغي مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا.

٢٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالخطوات التي تم اتخاذها للاستعاضة عن الموظفين المقدمين دون مقابل، التي ينبغي ألا تكون لها آثار سلبية على التشغيل الفعلي لإدارة عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق باستخدام الشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الهام ضمان الشفافية وتوسيع القاعدة الجغرافية لدى اختيار الشرطة المدنية على جميع المستويات.

٢٧ - واختتم قائلا إن نظام الترتيبات الاحتياطية يشكل عنصرا حيويا في زيادة القدرة على نشر عمليات حفظ السلام بسرعة. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن التشغيل الكامل والفعال لنظام الترتيبات الاحتياطية يتطلب قاعدة أوسع من المساهمات، ولا سيما من حيث الموارد المتخصصة الرئيسية كالقدرة على النقل الجوي والبحري، والدعم السوقي، ومعدات الاتصالات.

٢٨ - **السيد أوسي** (غانا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأردن بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ورحب بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الوارد في الوثيقة A/53/127. وقال إن غانا تؤيد رأي اللجنة الخاصة بأنه تقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الأولى لصون السلم والأمن الدوليين. وذكر أن غانا استجابت، بعد مرور ثلاث سنوات على حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٠، إلى دعوة المنظمة والتزمت بتوفير القوات والموارد إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو البلجيكية آنذاك. وأضاف أن غانا واصلت مشاركتها الفعالة في جهود المنظمة المبذولة من أجل السلام في جميع مناطق العالم. وقال إن غانا التي هي رابع أكبر دولة مساهمة بقوات من حيث العدد، ترى أن من الضروري إبقاء إدارة وعمليات المنظمة قيد الاستعراض المستمر بغية تمكينها من مواصلة دعم الجهود الرامية إلى ضمان السلم والأمن الدوليين. ونظرا لزيادة الخطر على أمن موظفي المنظمة في الميدان، فإن وفد غانا يناشد الدول المضيفة والأطراف في المنازعات باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمنهم.

٢٩ - وأعرب، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، عن أمل غانا في أن تولي الأمم المتحدة الأولوية إلى البلدان النامية المساهمة بقوات في منح عقود للسلع والخدمات. وأعرب عن قلق وفد غانا أيضا إزاء تدهور الحالة المالية للأمم المتحدة نتيجة عدم سداد بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة، وتأثير ذلك على أنشطة حفظ السلام. وقال إنه يجدر التذكير في هذا الصدد بأن هذه الدرجة من المديونية بلغة سداد الاشتراكات تعني أن من غير الممكن سداد الديون إلى البلدان النامية الصغيرة؛ ولذلك، تحث غانا جميع الدول الأعضاء على سداد أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون شروط.

٣٠ - واختتم قائلا إن غانا ترحب بملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره عن أعمال المنظمة (A/53/1) بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية أصبح اليوم جانبا هاما من جوانب عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة. وإن الخبرة التي اكتسبتها غانا في مجال حفظ السلام في أفريقيا تؤكد ضرورة تنمية العلاقات بين الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، وإنشاء آليات تكفل تعزيز هذه العملية.

٣١ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): قال إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام أسهمت إلى حد بعيد في تسوية المنازعات الإقليمية والخلافات الدولية بالطرق السلمية. فخلال الـ ٥٠ سنة الماضية تم اكتساب خبرة قيّمة في مجال الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، وفي الوقت نفسه استخلصت دروس مفيدة من حالات الفشل. وخلال تلك الفترة، وضع عدد من المبادئ التوجيهية التي تكفل نجاح سير عمليات حفظ السلام. ومن هذه المبادئ التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛ واتباع المبادئ الأساسية الثلاثة التي توجه عمليات حفظ السلام، لا سيما موافقة الأطراف المعنيين،

والتقيد الصارم بالحياد، وعدم اللجوء إلى استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس؛ وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، مثل المساعي الحميدة والوساطة والتفاوض.

٣٢ - وقال إن وجود أساس مالي مستقر هو أمر ضروري لنجاح سير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي السنوات الأخيرة، عانت عمليات عديدة لحفظ السلام من جراء عدم تسديد بعض البلدان لأنصبتها المقررة. وذكر أن الصين دعت تلك البلدان، ولا سيما تلك التي عليها مبالغ متأخرة كبيرة، إلى تسديد ما عليها في حينه وبالكامل ودون أي شروط. وقال إن الصين، في الوقت نفسه، لا توافق على قيام أي بلد من طرف واحد بتحديد سقف لأنصبته المقررة فيما يتعلق بحفظ السلام، أو على تحويل العبء المالي إلى البلدان النامية أو على فرض ترتيبات مالية تمييزية على هذه البلدان.

٣٣ - وقال إنه فيما يتعلق بالحكم الذي يظهر في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ بشأن الاستغناء عن جميع الموظفين المقدمين دون مقابل بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، تعرب الصين عن أملها في أن يراعى بالكامل لدى انتخاب المرشحين التوازن بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مع إيلاء الأولوية إلى المرشحين من البلدان التي لم يتم حتى الآن تعيين مواطنيها في إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٤ - أما فيما يتعلق بالشرطة المدنية، فقد ذكر أن الصين تؤيد تعزيز عمل ذلك المكون الخاص من العمليات، بما في ذلك زيادة موظفيه. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن ترسي معايير للتدريب المهني لموظفي الشرطة المدنية وأن تساعد البلدان النامية على تنظيم هيكل موظفي الشرطة المدنية بغية ضمان مشاركتها الكاملة في هذا النشاط.

٣٥ - وأضاف أن الصين أخذت علما بالحكم الوارد في القرار ١٢/٥٣ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن مقر بعثة الانتشار السريع، وهي ترى أنه في ضوء الحالة المالية الصعبة الراهنة التي تواجه الأمم المتحدة والتخفيض النسبي في عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تركز جهود تعزيز قدرة الانتشار السريع على الاستفادة بالكامل من قدرات الآليات الحالية. وستسهم زيادة تحسين نظام الترتيبات الاحتياطية في تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الانتشار السريع، وتشجع على المشاركة النشيطة في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال من قِبل عدد كبير من الدول الأعضاء، كما تضمن عدلها وحيادها.

٣٦ - واختتم يقول إن الصين تؤيد الخطوات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية لتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة. ومع ذلك، هناك في هذا المجال عدد من الاتجاهات الخطيرة للغاية. فمثلا، قامت إحدى المنظمات الإقليمية بتدخل عسكري مدعية أنها تصون السلم في المنطقة، ومتجاهلة بذلك مجلس الأمن. فإن المسؤولية الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين تقع، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على عاتق مجلس الأمن، وله الدور الرائد في هذا المجال.

٣٧ - **السيدة دورانت** (جامايكا): قالت إن وفدها، الذي أعرب عن ارتياحه لإتاحة الفرصة له للمشاركة خلال السنة الماضية في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، يؤيد بالكامل المقترحات والتوصيات الواردة

في تقرير اللجنة (A/53/127)، ويود الانضمام إلى ممثل الأردن في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وذكرت أنه على الرغم من الانخفاض الذي حدث في السنة الماضية في مجموع عدد عمليات حفظ السلام بسبب التخفيض التدريجي في عدة عمليات رئيسية، فإن ذلك لا يعني انخفاض عدد المنازعات في العالم. وأضافت أن الغرض من عمليات حفظ السلام كان أصلا استخدامها كوسيلة للسيطرة على المنازعات الإقليمية الخطيرة بأداء مهام من قبيل مراقبة وقف إطلاق النار، والفصل بين طرفي النزاع، وصون المناطق الحاجزة بينهما، بينما أدى اليوم انتشار النزاعات التي تسببها عوامل عديدة إلى القيام ببعثات تتسم بقدر أكبر من التعقيد تشمل أنشطة سياسية وعسكرية وإنسانية في آن معا. وقالت إن العديد من المنازعات التي يطلب من الأمم المتحدة التدخل فيها هي نزاعات ذات آثار عسكرية وسياسية على الدول المجاورة، وغالبا ما تنتهي إلى تدفقات من اللاجئين عبر الحدود. وفي إطار الحالات الجديدة هذه، انضم إلى القوات العسكرية لحفظ السلام ضباط من الشرطة المدنية، ومراقبون للانتخابات ومراقبون في مجال حقوق الإنسان، اضطلعوا بطائفة من المهام الحيوية، تتراوح بين صنع السلم وبناء السلم بعد النزاع. ولذلك أصبح من الضروري على نحو متزايد دمج وتنسيق الأعمال المضطلع بها من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف وإرساء أسس السلم الدائم.

٣٨ - وقالت إن الأمين العام أشار في تقريره عن أعمال المنظمة (A/53/1) إلى ضرورة مراعاة العلاقة الوثيقة بين العدالة الاجتماعية والرفاه المادي والسلم إذا ما اريد اتخاذ إجراء لمنع المنازعات المحلية من التصعيد والانتشار إلى الحلبة الدولية. وأعربت عن رغبة وفدها في التأكيد، في هذا الصدد، على النظر إلى التنمية على أنها نتيجة طبيعية لعملية حفظ السلام وصنع السلام ويجب أن تنطوي على التعاون فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. وقالت إن جامايكا تولي أهمية خاصة لدور الدبلوماسية الوقائية وتثني على النجاحات التي حققها الأمين العام، السيد كوفي عنان، وممثلوه الشخصيون في حالات النزاع الفعلي والمحتمل.

٣٩ - وقالت إن وفدها يرحب باعتماد الجمعية العامة لقرارات تنص على الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩. ومع ذلك، أكدت على أهمية المحافظة على القدرة التشغيلية للأمم المتحدة في مجالات تخطيط ونشر عمليات حفظ السلام وإدارتها. وحثت الأمانة العامة على اتخاذ تدابير مبكرة فعالة لتعيين الموظفين، على أساس جغرافي واسع، وللاستعاضة عن الموظفين المقدمين دون مقابل، وإدراج ترتيبات انتقالية مفصلة في خطة الاستغناء التدريجي بغية الإقلال إلى أدنى حد من تكاليف هذه العملية. وأعربت عن قلقها إزاء التخفيض الكبير في عدد الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام، الذي يؤثر بصورة سلبية على قدرة الإدارة على الاضطلاع بصورة فعالة بالمهام المسندة إليها. وأعربت عن أملها في أن تتخذ تدابير ملائمة في أبكر وقت ممكن للتخفيف من حدة هذه الحالة.

٤٠ - وفيما يتعلق بإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، قالت إن جامايكا تؤكد على أهمية المشاورات المؤسسية بين هذه البلدان ومجلس الأمن. وذكرت أنها تؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي في أي وقت يتم فيه إنشاء بعثات جديدة أو توسيع نطاق عمليات قائمة، أن يجري مجلس الأمن، في أبكر مرحلة ممكنة، مشاورات مع المساهمين المحتملين في القوات. وكما تم الإشارة إليه في تقرير اللجنة الخاصة، فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد نهجا مرنا فيما يتعلق بشكل هذه المشاورات وأن يسمح، كلما كان ذلك ممكنا، للبلدان الأخرى في المنطقة بالمشاركة فيها بدلا من اقتصار المشاركة على البلدان المساهمة بقوات فقط.

٤١ - وأردفت تقول إن جامايكا تؤيد أيضا مبدأ نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وتعتقد أنه ينبغي إيلاء الانتباه إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة وفعالية الأمم المتحدة في مجال الاستجابة بصورة سريعة لحالات الأزمات. ولذلك فإن جامايكا توافق على إقامة مقر بعثة للانتشار السريع. وأعربت عن اعتقاد وفدها بأن الشرطة المدنية تؤدي دورا متزايد الأهمية في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، أعربت عن قلق الوفد إزاء عدم وجود أية مبادئ توجيهية واضحة حتى الآن لمشاركة الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، وعن تأييده لرأي اللجنة الخاصة بضرورة صياغة هذه المبادئ التوجيهية على المستوى الحكومي الدولي.

٤٢ - وفي ضوء تعقيد عمليات حفظ السلام، قالت إن وفدها يعتبر أن من الضروري تدريب أفراد قوات حفظ السلام تدريبا ملائما وإعدادهم وتزويدهم بالمعدات. كما ينبغي التأكيد بوجه خاص على زيادة إدراك المساهمين في قوات حفظ السلام بالخصائص الثقافية للبلد الذي يشهد النزاع. وذكرت أن هناك اتفاقا على أن تقع مسؤولية تدريب المشتركين في عمليات حفظ السلام على عاتق البلدان المساهمة بقوات، لكن على الأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء على تقديم تدريب فعال يستند إلى معايير مقبولة عموما. وذكرت أن جامايكا ترحب في هذا الصدد بجهود أفرقة المساعدة في التدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام المبذولة لتزويد الدول الأعضاء بالخبرة في مجال تنظيم دورات التدريب لموظفيها. كما تؤيد الاستراتيجية المقترحة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال التدريب على حفظ السلام، وتعتقد أن من الممكن توسيع نطاق المشروع ليشمل مناطق أخرى.

٤٣ - ومضت تقول إن جامايكا تشاطر غيرها من الدول في الإعراب عن القلق إزاء استمرار حالات التأخير في سداد تكاليف القوات وإيجارات المعدات المملوكة للوحدات. فحالات التأخير في السداد هذه تسبب صعوبات لجميع البلدان المساهمة بقوات ومعدات، لا سيما البلدان النامية، وتؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة الدول الأعضاء على المساهمة في عمليات حفظ السلام. وأضافت أنه ينبغي التوقف عن الممارسة المتبعة في استخدام الاشتراكات في ميزانية عمليات حفظ السلام لتمويل أنشطة تمول من الميزانية العادية. وأعربت عن رغبة جامايكا في إعادة التأكيد على أهمية المساهمات التي تقدمها والترتيبات والوكالات الإقليمية إلى عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تحث جامايكا على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار اللازم لولاية كل منها، ونطاقها وتكوينها، بغية زيادة قدرة المجتمع الدولي على صون السلم والأمن الدوليين. وقالت إن جامايكا تحيط علما بالتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لا سيما في هايتي وأمريكا الوسطى.

٤٤ - واختتمت تقول إن جامايكا تؤيد إدماج وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في وحدة السياسات والتحليلات. فمن شأن هذا التدبير أن يعزز من فعالية عمليات حفظ السلام في المستقبل. وينبغي أن تستخدم الوحدة الجديدة في عملها الاستنتاجات المستخلصة من الخبرات الوطنية للبلدان المساهمة بقوات. وقالت إن وفدها يرحب أيضا بإعلان وكيل الأمين العام عن سياسة جديدة تتعلق بالحد الأدنى لسن المشتركين في قوات حفظ السلام، بأمل في أن تستخدم كمثال للشرطة والقوات المسلحة في جميع أنحاء العالم، نظرا إلى أن الأطفال ما زالوا يشاركون بنشاط في المنازعات المسلحة، يصبحون بدورهم ضحايا في الغالب.

٤٥ - **السيد مارغابندهو** (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأردن بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وذكر أن عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر الأشكال بروزا من بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي لم تكن الرائدة في هذا الميدان فحسب بل ظلت تسعى إلى تطوير وتحسين طريقتها في الاضطلاع بهذه العمليات. ومنذ إنشاء أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام - قوة الأمم المتحدة للطوارئ، التي تم إنشاؤها منذ أربعين عاما - اكتسبت خبرة قيمة للغاية عززت من صحة المبدأ الأخلاقي الأساسي القائل بأن حفظ السلام هو فعل من أفعال الدبلوماسية، وتعتمد توقعات نجاحه على موافقة أطراف النزاع. وعمليات حفظ السلام، بطبيعتها الخاصة بها، هي تدابير مؤقتة لا يمكنها أن تحل محل تسوية سياسية متفاوض بشأنها أو أن تتخذ شكل الاقتحام أو التدخل بالقوة.

٤٦ - وأضاف أن الهند هي منذ سنوات من بين أهم البلدان المساهمة بقوات، إيمانا منها بالمبدأ الأخلاقي والتزاما بالسلم والأمن الدوليين. والجنود والمراقبون العسكريون وأفراد الشرطة المدنية الهنود يقومون حاليا بخدمة عمليات حفظ السلام في جميع قارات العالم التي انتشرت فيها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٤٧ - وذكر أن حكومة الهند التي دعمت أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام إيمانا منها بذلك، تعتقد أيضا أن السلم الدائم يستند في نهاية الأمر إلى النمو الاقتصادي والتنمية. وذكر أن العديد من حالات النزاع التي تتطلب جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام تعود في أصلها إلى الفقر والتخلف وعدم المساواة، وهي عوامل تساعد على استمرار زعزعة الاستقرار. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمل الهند في أن يقوم المجتمع الدولي، في نفس الوقت الذي يوجه فيه الاهتمام إلى عمليات حفظ السلام، بإعطاء أولوية أيضا إلى بذل الجهود اللازمة وتخصيص الموارد الكافية لتلك الأهداف والمقاصد الأوسع نطاقا.

٤٨ - وأثنى على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127)، الذي يحتوي على مجموعة كاملة من التوصيات العامة بشأن مجالات ستوليها الجمعية العامة مزيدا من المناقشة أثناء دورتها الحالية. وقال إن مما تجدر ملاحظته بصورة خاصة أنه على الرغم من وجود انخفاض إجمالي في نطاق العمليات، فإن عنصر الشرطة المدنية في توسع، أدى إلى أن يصبح حاليا نحو ربع الموظفين المنتشرين حاليا في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الشرطة المدنية. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن أية مبادئ توجيهية مقبولة أو مفاهيم متفق بشأنها تحدد مجالات أنشطة الشرطة المدنية. وقال إن وفده يؤيد التوصية بالنظر في هذه المسألة في عام ١٩٩٩ وبضرورة إجراء مناقشات حكومية دولية موضوعية بشأنها أثناء الدورة الراهنة. كما يؤيد التوصية باتباع قاعدة جغرافية واسعة تراعي أحجام الفرق الأمنية من مختلف البلدان المساهمة، لدى اختيار مفوضي الشرطة المدنية وتعيين كبار أفراد الشرطة الآخرين في عمليات حفظ السلام. ومنذ الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في نيسان/أبريل ١٩٩٨، حدث بعض التقدم في إيجاد حل لهذه المشكلة، وقال إن وفده يأمل في أن يتعزز الاتجاه نحو اعتماد قاعدة جغرافية أوسع في تعيين كبار أفراد الشرطة.

٤٩ - وأردف يقول إن هناك جانبا هاما آخر في عمليات حفظ السلام هو الحاجة إلى وضع قواعد موحدة للشروع في أية عملية من عمليات حفظ السلام. فراية الأمم المتحدة هي ميراث مشترك وينبغي لجميع الأفراد

الذين يخدمون تحتها أن تنظمهم نفس القواعد. وذكر أن وفده ينوي تتبع هذه المسألة بصورة أعمق. وأضاف أن هناك حاجة للزي الموحد، وإلى توسيع نطاق المعدلات الموحدة للتعويض في حالة الوفاة أو العجز المحددة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨١/٥١ (هاء) لتشمل جميع حالات الوفيات أو العجز التي يقع ضحيتها المشتركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولاحظ أن المشتركين في المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في دوربان في عام ١٩٩٨ أعربوا عن نفس الرأي. وذكر أن من المؤسف أن تعترض الصعوبات المالية سبيل التنفيذ المناسب لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واختتم يقول إنه يعتقد أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة التي تملك سلطة لا تقبل الجدل وخبرات لا يمكن تثمينها في مجال حفظ السلام، ستحتفظ بدورها الرائد في الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

٥٠ - **السيد وين** (ميانمار): قال إنه على الرغم من الاتجاه الملحوظ نحو تخفيض مستوى عمليات حفظ السلام، فإن الحاجة إليها ستكون مستمرة. وذكر أن عمليات حفظ السلام الراهنة أصبحت أكثر تعقيدا وأصبحت ذات أبعاد متعددة، مما أظهر ضرورة الالتزام بصورة دقيقة بالمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وأضاف أنه ينبغي التأكيد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام مثل موافقة الأطراف المعنيين، والحياد وعدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وإن ما لا يقل أهمية عن ذلك، أن عمليات حفظ السلام بحاجة إلى تحديد واضح لولاياتها ومقاصدها.

٥١ - وأردف يقول إن الأمم المتحدة لا تستطيع الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بنجاح دون موارد مالية مناسبة. ولذلك، قال إن وفده لاحظ مع القلق أن الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة أثرت على ميزانية عمليات حفظ السلام من خلال ممارسة "الاقتراض" من حسابات حفظ السلام. وبموجب المادة ١٧ من الميثاق، تتحمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سداد ما عليها بالكامل وفي حينه ودون شروط، وذلك ما يقوم به دائما بلده فيما يتعلق بالأنصبة المقررة.

٥٢ - وفي إطار عملية الإصلاح المستمرة للأمم المتحدة، قال إن من الضروري صون وتحسين قدرة الأمم المتحدة على التخطيط والنشر وإدارة عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة بصورة فعالة. وقال إن وفده لذلك يهنئ الأمين العام على جهوده المبذولة لإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز قدرتها، ويؤكد، في نفس الوقت الذي يعرب فيه عن تأييده لتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/53/127)، على الحاجة إلى استمرار المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، فمن المهم أيضا كفالة مشاركة البلدان التي يُرتقب إسهامها بقوات في هذه المشاورات، في أبكر مرحلة ممكنة، لتمكينها من التوصل إلى قرار بالمشاركة تتخذه بعد إلمامها بالموضوع. كما ينبغي إيلاء الاعتبار إلى إمكانية إشراك البلدان "المضيفة" في أية مشاورات تجرى من هذا القبيل.

٥٣ - ومضى يقول إن ميانمار تسهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٨، وتعتقد أن أحد أهم عناصر تحسين فعاليتها وتعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة هو نظام الترتيبات الاحتياطية. وذكر أن وفده يلاحظ مع التقدير جهود الأمم المتحدة المبذولة لتوسيع النظام بحيث يتجاوز الدول الأعضاء الـ ٧٧ فيه.

ومن شأن تنفيذ النظام بصورة فعالة أن يعجل في نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في حالات الطوارئ. ويجب مراعاة الثوابت الأساسية لنظام الترتيبات الاحتياطية وتحديده، لإتاحة الفرص للدول الأعضاء في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمها. وينبغي النظر في جميع العروض التي تقدمها الدول الأعضاء للمشاركة في هذه العمليات.

٥٤ - وأردف يقول إنه نظرا لزيادة الطلب على أفراد الشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الضروري القيام بأسرع وقت ممكن، بصياغة مبادئ توجيهية يتفق عليها بشأن المبادئ التي تنظم دور الأفراد المشتركين في هذه العمليات. وقال إن وفده يرى، في الوقت نفسه، أن عمليات حفظ السلام ليست في حد ذاتها حلولا للمشكلات التي تؤدي إلى النزاع، كما لا يمكن استخدامها كبديل لمعالجة أسبابها الجذرية. واستدرك يقول إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية إذا ما أريد تحقيق سلام مستديم. وأضاف أنه ينبغي النظر في جميع جوانب مسألة إقامة مقر بعثة للانتشار السريع في ضوء الآثار المالية المترتبة على ذلك. وذكر أنه ازدادت مؤخرا مشاركة المنظمات الإقليمية في التصدي للمنازعات. واختتم قائلا إن وفد ميانمار، بعد أن أحاط علما بأهمية توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، يعتقد أن من الضروري تنفيذ هذا التعاون على أساس الفصل الثامن من الميثاق.

٥٥ - **السيد سكريبكو** (بيلاروس): قال إن وفده ينضم إلى ممثل الأردن في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وذكر أنه نظرا إلى أهمية معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات، فإن بلده يؤيد إضفاء الطابع الوقائي على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وإنشاء نظام شامل للإنذار المبكر، وزيادة الرجوع إلى الصكوك السياسية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده يؤيد الأمين العام في رأيه الوارد في تقريره عن أعمال المنظمة A/53/1 في أن منع النزاع ينبغي أن يكون أعمق التزام تلتزم به المنظمة. فلا يمكن النظر إلى عمليات حفظ السلام في حد ذاتها على أنها تسوية للمنازعات، وينبغي ألا تحل محل تدابير التصدي للأسباب الجذرية للمنازعات. واستدرك يقول إنه ينبغي بدلا من ذلك استخدامها كآلية مؤقتة لمنع النزاعات واحتوائها. وفي هذا الصدد، ذكر أن بيلاروس تؤيد المفهوم المتكامل لـ "بناء السلم الوقائي" الذي قدمه الأمين العام والذي يتصور بذل مختلف الجهود للنهوض بالتنمية بهدف معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات.

٥٦ - ومضى يقول إن نجاح بعثة الأمين العام في التوصل إلى حل سلمي للحالة في العراق والتخفيف الذي حدث مؤخرا من حدة التوتر في أنحاء كوسوفو أعطيا زخما قويا لتعزيز العنصر الوقائي في إطار جهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل السلام. فإيجاد حلول لمثل هذه الحالات بالطرق السياسية هو دليل ناصع على ضرورة الحد من استخدام القوة المسلحة في جهود المنظمة لبناء السلم كلما كان ذلك ممكنا وزيادة الاستفادة من الصكوك السلمية لتسوية المنازعات.

٥٧ - وأردف يقول إنه عندما تتزايد المنازعات الإقليمية ودون الإقليمية، كما هو الحال الآن، يتزايد بصورة ملحوظة دور الترتيبات والوكالات الإقليمية في مجال منع وتسوية المنازعات. وقال إن جمهورية بيلاروس ترحب بتزايد عمل الترتيبات الإقليمية، التي تتمتع، في حالات عديدة، بقدرات أفضل من قدرات الأمم المتحدة في الاستجابة على نحو فعال للمنازعات التي تظهر في "أماكن ساخنة" من العالم، وفي الإمكانيات الكبيرة التي

تقدمها في مجال الدبلوماسية الوقائية. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن جمهورية بيلاروس، وإن كانت تعترف باستقلال ولايات فرادى المنظمات، فإنها ترى، بالاستناد إلى المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة، أن من غير المقبول القيام في إطار الترتيبات الإقليمية بأي تدبير يفرض من طرف واحد، لا سيما في المجال العسكري، دون أن يأذن مجلس الأمن بذلك أو دون أن يكون اتخاذه عن طريق مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، قال إن بلده يرحب بالمشاركة في الترتيبات الإقليمية لا سيما رابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، التي تقدم، في إطار التنسيق والاتصال الوثيق مع الأمم المتحدة، مساهمة ملحوظة في تسوية المنازعات، كل في منطقتها. وذكر أن بيلاروس تؤيد زيادة تطوير آليات التنسيق والتشاور المنتظمين بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية على مختلف المستويات وتؤيد ممارسة عقد اجتماعات بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء هذه المنظمات، من التي كان أحدثها الاجتماع الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٩٨.

٥٨ - وذكر أن جمهورية بيلاروس ترحب بجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء لزيادة تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية. وقال إنه بما أن الأداء الفعال لذلك النظام هو أحد أهم الشروط الأساسية للاستجابة الفورية للمنازعات التي تظهر، فإن وفده يعتقد أن من الضروري استخدام النظام بصورة أوسع في نشر عمليات حفظ السلام الجديدة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن قلق وفده إزاء حالات التأخير في تزويد مقر بعثة الانتشار السريع بالموظفين والأموال، الذي سيزيد إلى حد بعيد، إذا ما تم تزويده بالموارد المناسبة، ستزيد من تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية. وذكر أن جمهورية بيلاروس تجري بنشاط تحليلا للخبرة المكتسبة من مشاركة دول أعضاء أخرى في المنظمة في عمليات حفظ السلام لكي تقدم بدورها أفرادا من شرطتها الوطنية، واختصاصييها المدنيين، وخبرائها السياسيين ومراقبي الانتخابات، كي يعملوا في عمليات حفظ السلام التقليدية التي تتسم بالطابع اللاقمعي.

٥٩ - **السيد كيلا وتسوي** (بوتسوانا): قال إن العالم يشهد اليوم عددا من المنازعات الداخلية المعقدة. وذكر أن عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، الذي تناول في السابق بصورة رئيسية المنازعات فيما بين الدول، يواجه اليوم الحاجة إلى اتباع نهج واستراتيجيات جديدة للتصدي للمنازعات داخل الدول. وأضاف أن عمليات حفظ السلام الجديدة والتجريبية إلى حد كبير كانت لها آثار مختلطة. فقد تم احراز التقدم في بعض الحالات، عندما اعترف أطراف النزاع بالأمم المتحدة كوسيط نزيه كما هو الحال في موزامبيق. ومع ذلك فشلت عمليات حفظ السلام في الحالات التي لم تحترم فيها سلطة الأمم المتحدة أو عندما اشتُبه بالبعثات أو ببعض الدول الأعضاء المشتركة فيها. وينبغي ألا يألو المجتمع الدولي جهدا أبدا، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، في السعي إلى إيجاد حلول دائمة للحالات التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن الإقليميين في مختلف أنحاء العالم.

٦٠ - وأردف يقول إنه سيتم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل إيلاء اهتمام كبير للمصالحة الوطنية كأساس للسلم الدائم، وإنه ينبغي أيضا تصور حالات تستحيل فيها المصالحة والحلول الوطنية في ظل الظروف القائمة. وبعبارة أخرى، يظل اللجوء إلى عمليات حفظ السلام التقليدية ضروريا عندما لا يمكن التوصل إلى مصالحة على المستوى الوطني بين الأطراف المتحاربة.

٦١ - وقال إن وفده يؤيد الرأي القائل بضرورة تعاون الأمم المتحدة مع الهيئات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى هذا التعاون أو جهود تلك الهيئات الإقليمية لحفظ السلام كبديل للدور الذي ينبغي أن يؤديه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حالات النزاع. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأولى لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا رائدا في تسوية جميع المنازعات، بغض النظر عن مكان ظهورها، وينبغي أن تكون الجهود الإقليمية مكملة لالتزامات المجلس بموجب الميثاق.

٦٢ - وأعرب عن تقدير وفده تقديرا تاما لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وذكر أنه يتعين على المنظمة أن تحسن بصورة جذرية من نظام اعتماد التدابير للاستجابة لحالات النزاع لإبطال الفكرة المتنامية الانتشار بأن المشكلات الأفريقية ليست مشكلات بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي النهاية، تقع مسألة نجاح أو فشل عمليات الأمم المتحد لحفظ السلام في أيدي الدول الأعضاء. ويعتمد نجاح أية عملية لحفظ السلام على عدد من العوامل المترابطة، لكن التمويل المناسب هو من أهم تلك العناصر. وذلك يعني أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في حينه ودون أية شروط.

٦٣ - **السيد داوسا** (كوبا): قال إن وفده يعتقد أن عمل اللجنة الخاصة بلغ، بلا شك، نقطة تحول بسبب عدد من العوامل، منها زيادة عدد المنازعات المتنوعة خلال السنوات القليلة الماضية، وإجراءات مجلس الأمن، والإفراط في توسيع نطاق آليات حفظ السلام من قبل مجلس الأمن، ومشاركة الدول الأعضاء بنشاط أكبر في عمل اللجنة الخاصة. وينبغي لفت الانتباه إلى أن عضوية اللجنة الخاصة توسعت وأن أعضاءها يحاولون تعزيز فعالية عملها.

٦٤ - وأردف يقول إن عمليات حفظ السلام تشكل أداة مفيدة للمساعدة في تسوية المنازعات للحيلولة دون توسع نطاقها. ومع ذلك هناك عدد من المبادئ التي لا يمكن تجاهلها والتي تتضمن احترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأضاف أن موافقة الأطراف في النزاع وعدم تحيزها هما أمران ضروريان أيضا. وذكر أن احترام وتنفيذ هذه المبادئ يسهم في نجاح عمليات حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، فإن مسائل مثل تعريف الولايات بصورة واضحة وجيدة وضرورة إقامة تمييز واضح المعالم بين عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية هي بدورها مسائل بالغة الأهمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يفوت الانتباه إلى أن أسباب المنازعات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين ترتبط في معظم الحالات بعوامل مثل الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما القوي أو البلدان الاستعمارية السابقة التي بلغت مستويات عالية من التقدم، أن تساعد في القضاء على الأسباب الكامنة وراء المنازعات.

٦٥ - وذكر أن وفده يؤيد فكرة تزويد المنظمة بآليات فعالة يمكن تشغيلها دون تأخير عندما يتقرر الاضطلاع بعملية ما لحفظ السلام. ويرى أن الأداة المثالية في هذا الصدد هي نظام ترتيبات القوات الاحتياطية، الذي ينبغي زيادة نموه والذي يستند إلى مساهمات من فرادى الدول الأعضاء.

٦٦ - وفي سياق الجهود المبذولة لضمان نشر عمليات حفظ السلام على نحو دينامي، طلبت اللجنة الخاصة من الأمين العام أن ينظم مقرا لبعثة الانتشار السريع. وقال إن وفده وإن كان يؤيد مبدأ بناء القدرات من أجل عمليات أكثر دينامية لحفظ السلام، فإنه يدرك، على الرغم من ذلك، أن مسائل الهيكل والتكوين والتشغيل ما زالت موضع تحفظات أبدتها العديد من الوفود. ولذلك فإن هذه المسألة تتطلب مزيدا من الدراسة. كما أن الجانبين المتعلقين بالتمويل والموظفين يضيفان إلى تعقيدهما. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن مسألة إقامة مقر أثيرت أمام اللجنة الخاصة في عام ١٩٩٥، وأن الحالة تغيرت كثيرا منذ ذلك الحين، بتدهور الولايات المأذون بها، وإنجاز بعثات عديدة، والانخفاض في العدد الإجمالي للقوات في الميدان، وتدهور الحالة المالية للمنظمة.

٦٧ - وأضاف أن اقتراح إقامة مقر بعثة للانتشار السريع أثار أسئلة عديدة: هل يظل المفهوم ساريا بالنسبة للثوابت التي تمت صياغتها مبدئيا، وهل من الأفضل استخدام جميع الموارد البشرية لدى إدارة عمليات حفظ السلام لتيسير ودعم وتحسين مهام التخطيط والاضطلاع بمهام مقر قيادة البعثة باستخدام هذه الموارد؟ وهل الأمانة العامة على حق في الرغبة في تمويل مقر بعثة للانتشار السريع من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وبذلك تحول المفهوم الأصلي للتمويل. فجميع هذه الأسئلة تتطلب مزيدا من الدراسة، وستقدم اللجنة الخاصة في دورتها لعام ١٩٩٩ الإطار المناسب لذلك.

٦٨ - **ترأس اللجنة السيد هرباتش (سلوفاكيا)، نائب الرئيس.**

٦٩ - **السيد دروشيوتيس** (قبرص): قال إن عملية حفظ السلام هي عنصر رئيسي في جهود المنظمة المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت الحاضر، تتخذ عمليات حفظ السلام أبعادا متعددة ومعقدة، وتشمل طائفة من الأنشطة لتعزيز الأمن. وقد حققت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام نتائج مثمرة في دورتها لعام ١٩٩٨.

٧٠ - وقال إنه في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، كانت حكومته تواجه تهديدا بالتدخل من تركيا، فناشدت الأمم المتحدة بتقديم المساعدة. وأنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، بموافقة حكومة قبرص، قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتم تعيين وسيط للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٦٥ قدم الوسيط تقريرا نموذجيا لو حظي بقبول جميع الأطراف المعنيين لحل المشكلة وقضى على الحاجة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وبعد الغزو في عام ١٩٧٤ والتقسيم الإجباري للجزيرة، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة بالإجماع قرارات تطالب باحترام سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية واستقلالها وبالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية. وفي ظل تغير الظروف، عدلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ولايتها وأصبحت تراقب وقف إطلاق النار، ولا تزال تضطلع بدورها على نحو يبعث على الإعجاب. ومع ذلك فإن مشكلة قبرص لا تزال دون حل، على الرغم من اعتماد الأمم المتحدة لقرارات لا يمكن حصرها، منها قرارات مجلس الأمن الملزمة. وأضاف أن مثال قبرص هو أفضل دليل على ضرورة مواصلة بذل الجهود المكثفة لصنع السلام جنبا إلى جنب مع كل عملية لحفظ السلام.

٧١ - ومضى يقول إن الدرس المستخلص من جهود حفظ السلام في قبرص هو أنه طالما لم يرغب أحد الطرفين في الامتثال لما يمليه عليه المجتمع الدولي، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الملزمة والمعتمدة بالإجماع، وطالما لم يرغب أعضاء المجتمع الدولي أو لم يستطيعوا اتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ القرارات التي صوتوا عليها، فإن صنع السلام سيكون غير فعال وستظل المشكلة قائمة. ومع ذلك، فإن الرد على ذلك لا يكمن في التخلي عن جهود السلام، بل بمواجهة عناد أحد الطرفين ومواصلة صنع السلام الفعال من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكل الوسائل المتاحة. ويصح ذلك على وجه الخصوص في حالة قبرص. فعملية حفظ السلام وعملية صنع السلام هما عمليتان متكاملتان، ويتعين على مجلس الأمن في حالة تعثر استراتيجية صنع السلام على حساب أحد الطرفين، اتخاذ إجراء فوري وفعال للتصدي للحالة. وينبغي التأكيد على أن عمليات حفظ السلام الفعالة يجب أن تستند إلى قاعدة مالية أكيدة وثابتة.

٧٢ - **السيدة راميرو لوبيز** (الفلبين): قالت إن الفلبين تود بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات حفظ السلام، أن تجدد التزامها إزاء حفظ السلام. وذكرت أن استعراض مسألة عمليات حفظ السلام برمتها سيتم بالاستناد إلى ما وقع من أحداث وتغيرات دولية معقدة وبعيدة الأثر. والآن، وباقتراب البشرية من القرن الجديد، فإنها لا تزال مثقلة بعبء العداءات القديمة والاختلافات التي استمرت طويلا. وذكرت أن انتهاء الحرب الباردة، وحدوث تقدم في الاتصالات، وزيادة الرفاه الذي حققته العولمة، كلها أمور، وإن كانت قد أسهمت في تعزيز السلم فيما بين الدول، فإنها لم تفد في إنهاء المنافسات والنزاعات الدينية. وفي هذا الصدد، قالت إن الفلبين تود الانضمام إلى الدول الأخرى في الإعراب عن قلقها إزاء التمثيل غير الكافي للبلدان الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ضمن موظفي إدارة عمليات حفظ السلام. وأضافت أن إحدى سبل التصدي لهذه المشكلة هو الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل. وذكرت أنه كان من المؤمل أن تُستكمل هذه الخطوة بترشيد هيكل ملاك الموظفين التابع لإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن يتم توفير الموارد المطلوبة للاضطلاع بهذا الإجراء. وفي هذا الصدد، قالت إن الفلبين تؤكد على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل في حينها ودون شروط. وأضافت أن الفلبين تؤيد الاقتراح بضرورة اتباع الشفافية في عملية اختيار موظفي إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة عدد النساء من خلال اتباع استراتيجيات مبتكرة. وذكرت أن الفلبين متأكدة من أن إدارة عمليات حفظ السلام ستستطيع، إذا ما زودت بهيكل يتسم بقدر أكبر من التوازن في ملاك الموظفين، من الاضطلاع على نحو أفضل ببعثات أكثر تعقيدا وتنوعا.

٧٣ - وقالت إن طبيعة معظم الحالات الراهنة والمقبلة التي قد تستدعي عمليات حفظ السلام هي من النوع الذي يتطلب أن يتم نشرها بسرعة. وقالت إن الفلبين تؤيد مفهوم الترتيبات الاحتياطية والنشر السريع. وهي مستعدة للمشاركة في هذا النظام.

٧٤ - ومضت تقول إن استمرار التوترات ما زال يستجر الدول إلى الدخول في نزاعات ويحول الانتباه والموارد عن عملية التنمية. فالتعاون الإقليمي في حالات الصراع يظل العنصر الأساسي لاحتواء المنازعات المحتملة. وفي هذا الصدد، قالت إن الفلبين تؤيد الدعوة إلى مزيد من المشاركة الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مع استمرار الأمم المتحدة في أداء دور رائد.

٧٥ - **استأنف السيد ماسيدو (المكسيك) رئاسة الجلسة.**

٧٦ - **السيد سكراتشيك** (كرواتيا): أكد على أن كرواتيا ليست غريبة عن المسائل المتعلقة بصون السلم، لأنها استضافت ٥ عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن كرواتيا تؤدي مرة أخرى، في الوقت الحاضر، دور الرائد بين أولئك المشتركين في مبادرات الرصد الإقليمية من خلال ترتيب جديد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي دعيت إلى مواصلة الاضطلاع ببعض مهام المراقبة في سلافونيا الشرقية. وذكر أن حكومته ترحب بقرار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالمشاركة في مؤتمر المانحين المعني بإعادة بناء كرواتيا وتنميتها، المقرر عقده يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأضاف أن وزارة إعادة البناء والتنمية في كرواتيا قدمت خطة وطنية شاملة لإعادة البناء، وحث جميع البلدان على النظر في المساهمة، ماليا أو عينيا، في تنفيذها.

٧٧ - وأردف يقول إن أسباب نجاح وفشل كل بعثة في كرواتيا متنوعة. فكرواتيا تعتقد أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وغرب سيرميوم نجحت، على خلاف قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة لإعادة الثقة في كرواتيا، بسبب عدد من العوامل، ليس أقلها قيام مجلس الأمن بالنص على ولاية واضحة يمكن إنجازها والاستعداد الواضح للأمم المتحدة ودولها الأعضاء لتنفيذها. وبزيادة متطلبات عمليات حفظ السلام أكثر من السابق وبتعدد أوجهها، أصبح من الهام أن يقيس مجلس الأمن خصائص كل حالة أمام الخيارات المتاحة قبل أن يتخذ قرارا بشأن الإجراء الذي ينبغي اتباعه.

٧٨ - وقال إن كرواتيا، وهي مدركة لديونها المستحقة للمجتمع الدولي، أبلغت الأمين العام بصورة رسمية عن نيتها في الانضمام إلى صفوف الدول المشاركة في قوات في عمليات حفظ السلام. وذكر أن كرواتيا تأمل في إبرام مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في المستقبل القريب ترمي إلى تحديد القوات من بين القوات المسلحة الكرواتية، التي يمكن تقديمها إلى نظام الترتيبات الاحتياطية. وأضاف أن كرواتيا تؤيد فكرة إنشاء فرقة للتأهب الشديد تابعة للقوات الاحتياطية.

٧٩ - وأضاف يقول إن كرواتيا تعتقد أن المنظمات الإقليمية هي غالبا ما تكون في موقف أقدر على التكهن والاستجابة لحالات الأزمات المحتملة، وبالتالي، تقوم بدور الوسيط أو بالتحقق من أفضل إجراء يمكن اتخاذه. وترى كرواتيا أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ينبغي أن يتمشى مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أن مدى الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ينبغي أن يعتمد على خطورة الأزمة. وكرواتيا ترى أيضا أن أفضل سبيل لتفادي الأزمة هو اتخاذ تدابير ملائمة مبكرة عند مواجهة حالات أزمات محتملة قد تكون لها أصداء إقليمية أو دولية.

٨٠ - وأضاف أن كرواتيا تؤيد قرار الجمعية العامة بالاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل بحلول شباط/فبراير ١٩٩٩، وتؤكد على أن تعيين الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي أن يتم بطريقة واضحة وعلى أوسع أساس جغرافي ممكن، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا في الأمانة العامة. وذكر أن وفده يؤيد بقوة إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن وأعضائه، ويرى أنه ينبغي ألا تكون هذه المشاورات حصرية بل أن تتضمن، حين الاقتضاء، البلدان

التي قد تكون متأثرة بصورة خاصة وغيرها من بلدان المنطقة المعنية، بما في ذلك البلدان المضيفة، بغية ضمان تعاون أوثق وأكثر اتساقا مع بعثات حفظ السلام. وأعرب عن أمل كرواتيا في أن يتضمن تقرير اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٩ إشارة ملائمة إلى البلدان المضيفة.

٨١ - **السيد يوسفي** (جمهورية إيران الإسلامية): أكد التزام بلده واستعداده لتقديم الدعم لنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف ضمان نجاح سير أعماله. وقال إن وفده ينضم إلى ممثل الأردن في البيان الذي أدلى به بوصفه رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لحركة بلدان عدم الانحياز. وقال إن الخبرة القيمة المكتسبة من السابق تبين بوضوح أن حياد قوات حفظ السلام، وموافقة الأطراف المتحاربة وعدم اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية، هي أمور هامة للغاية بالنسبة لنجاح أية عملية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يتم بوضوح تعريف ولايات عمليات حفظ السلام وأهدافها وهيكل قيادتها، وأن يكفل تمويلها.

٨٢ - ومضى يقول إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تتجلى فيها الجهود الجماعية لأعضاء المنظمة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، مع إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة على أوسع نطاق في جميع جوانب هذه العمليات. وذكر أنه ينبغي تقييم جميع العروض التي تقدمها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمشاركة في القوات على أساس واضح وغير متحيز. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد على الدور الايجابي المتعلق بالدول، مثل البلدان المساهمة بقوات والبلدان المجاورة، الذي يمكن تأديته في تحقيق وقف إطلاق النار واستعادة السلم في المناطق التي خربتها الحروب، وتؤيد فكرة مشاركة هذه الدول الفعالة في المشاورات والمناقشات ذات الصلة التي يجريها مجلس الأمن. وأعرب عن ترحيب جمهورية إيران الإسلامية باقتراح إدارة عمليات حفظ السلام بشأن بعثة التقييم التي اقترحت وحدة الأمم المتحدة لإزالة الألغام ووكالات الأمم المتحدة الاضطلاع بها على أراضيها.

٨٣ - **السيد أبونتي** (إكوادور): قال إن عمليات حفظ السلام هي من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، لأنها تجسد مبدأ التعاون الدولي الذي يتم بغية بلوغ أهم أهداف المنظمة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أن عمليات حفظ السلام ليست بحد ذاتها أفضل طريقة لتسوية المنازعات الداخلية أو الدولية، لأن أهم السبل الموثوق بها تتمثل في آليات مثل الحوار والتفاوض. ولا ينبغي اعتبار عمليات حفظ السلام قاعدة بل استثناء للقاعدة، وعليه ينبغي تفضيل التدابير الوقائية، وبوجه الخصوص ينبغي تركيز الاهتمام على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول.

٨٤ - وانتقل إلى موضوع تدريب الموظفين كأفضل وسيلة فعالة لتمكين العديد من البلدان من بناء الخبرات المناسبة في مجال حفظ السلام، فقال إن إكوادور ترحب بعمل الأمانة العامة في هذا المجال، الذي مكّن الدول من تكوين فكرة أوضح وأكثر شمولا عن عمليات حفظ السلام وساهم في التدابير الضرورية المتخذة لضمان مشاركتها في النشاط الدولي ذي الصلة. وذكر أن إكوادور ساهمت في عدد من عمليات حفظ السلام، وتنوي النظر في فرص جديدة للمشاركة في هذا النشاط في المستقبل من قبيل المساهمة بقوات عسكرية وشرطة مدنية على السواء. وقال إن اللجنة الخاصة أشارت في تقريرها إلى أهمية مراعاة عناصر الشرطة المدنية في

إطار عمليات حفظ السلام، وأخذت علما بخطط الأمانة العامة لصياغة مفهوم مفصل لعمليات مكونات الشرطة المدنية التابعة لعمليات حفظ السلام.

٨٥ - ومضى يقول إن إكوادور تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية بغية توسيع نطاق قدرات المجتمع الدولي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وذكر أن المهم في ذلك على وجه الخصوص هو استعداد الأمين العام لتنشيط ممارسة عقد مشاورات بشأن مسائل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأضاف أن إكوادور ترى أنه في حالات عديدة تكون بلدان منطقة ما، قادرة على تيسير أكثر أشكال التسوية للمنازعات الإقليمية فعالية وذلك لأنها على علم أفضل بأسباب الأزمات والمشكلات الداخلية.

٨٦ - **السيد بوهان** (إندونيسيا): قال إن مساهمة بلده في عمليات حفظ السلام هي تعبير عن الشعور الجاد بالمسؤولية الناجم عن دستورها لعام ١٩٤٥. وذكر أن إندونيسيا تواصل تقديم تأييدها الراسخ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بوصفها المحفل المناسب الوحيد لإجراء استعراض شامل لمجمل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها. وأضاف أن هذا النشاط يتطلب في فترة ما بعد الحرب الباردة إعادة تقييم بغية اعتماد نهج لعمليات حفظ السلام تتسم بقدر أكبر من الفعالية والابتكار.

٨٧ - وأضاف يقول إن من الضروري التذكير بأن هدف "الجيل الأول" من عمليات الأمم المتحدة هذه تمثّل في احتواء المنازعات واستخدام القوات العسكرية على أساس تعاوني وغير قمعي. ونظرا لتعقيد تنفيذ اتفاقات السلم المتعددة الأبعاد، أكد "الجيل الثاني" لعمليات حفظ السلام على الحاجة إلى ضمان موافقة الأطراف المعنيين. ولم يتطلب "الجيل الثالث" لعمليات حفظ السلام موافقة طرف أو أكثر على بعض قرارات مجلس الأمن أو جميعها. وفي معظم الحالات، تطلبت هذه العمليات التخلي عن الحياد والتعرض لاتهامات بانتهاك السيادة الوطنية. وأضاف أن إندونيسيا تؤكد على أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لاحتواء المنازعات المسلحة وإنهائها أدت في السنوات الأخيرة إلى إجهاد قدرة المنظمة المالية والمؤسسية.

٨٨ - وقال إنه نتيجة للحالة المتزايدة الصعوبة التي كان على الأمم المتحدة أن تواجهها لصون السلم والأمن الدوليين، اضطرت الأمم المتحدة لأن تسعى إلى التعاون مع الترتيبات والوكالات الإقليمية. وتعتقد إندونيسيا أن بإمكان المنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا فعالا في تعزيز كفاية وفعالية جهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل السلم دون التدخل في مسائل تتعلق بالشؤون الداخلية للدول. ولكي ينجح التعاون في عمليات حفظ السلام، يجب أن تلتزم الأمم المتحدة بنص وروح الفصل الثامن من الميثاق وتراعي الصكوك والآليات القائمة المعمول بها في كل منظمة إقليمية معنية. وإن المبادئ الأساسية التي تنظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن توجه عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية بالنيابة عن الأمم المتحدة أو بالتعاون معها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.